

The Mediating Role of Intellectual Capital in the Impact of Governance on the Financial Performance of Commercial Banks: "An Applied Study on GCC Countries"

Abduallah R. Alfadli^{1*}, Jalila Sahraoui², Naji. A. kareebah³

^{1,3}Department of Banking and finance, Faculty of Economics, Al Khums, Elmergib University, Libya

²Department of finance, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Ain Temouchent, Belhadj Bouchaib, Algeria

الدور الوسيط لرأس المال الفكري في أثر الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي

عبد الله رجب الفاضلي^{1*}، جلييلة صحراوي²، ناجي عبد السلام كريبية³

^{1,3}قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، الخمس، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

²قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، بلحاج بوشعيب، الجزائر

*Corresponding author: aralfadli@elmergib.edu.ly

Received: July 13, 2026

Accepted: September 23, 2026

Published: October 09, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aims to examine the impact of governance on financial performance, considering the mediating role of intellectual capital. To achieve this objective, Structural Equation Modeling (SEM) techniques were employed using Smart-PLS 4 software, based on annual data from a sample of 17 commercial banks covering the period from 2011 to 2020. The governance variable (independent variable) was represented by indicators such as the number of board meetings, board independence, and the number of committees, the number of committee meetings, the number of governance committee members, and the number of governance committee meetings. Conversely, the financial performance variable (dependent variable) was represented by Return on Average Assets (ROAA), Return on Average Equity (ROAE), and Net Interest Margin (NIM). Intellectual capital (mediating variable) was represented by the Human Capital Efficiency Index and the Employed Capital Efficiency Index. The study results revealed a statistically significant direct impact of governance on the financial performance of banks and on intellectual capital within commercial banks. Additionally, a statistically significant direct impact of intellectual capital levels on bank financial performance was found, as well as a statistically significant impact of governance on the financial performance of commercial banks with intellectual capital acting as a mediating variable. The results also indicate that intellectual capital plays a significant role specifically, a complementary partial mediation effect in the relationship between governance and financial performance of commercial banks.

Keywords: Governance, intellectual capital, financial performance, panel data.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لفحص أثر الحوكمة على الأداء المالي بوجود الدور الوسيط لرأس المال الفكري، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام تقنيات نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، وذلك باستخدام برنامج Smart-PLS 4، بالاستناد إلى بيانات سنوية لعينة مكونة من 17 مصرف تجاري للفترة الزمنية (2011 – 2020)،

وقد تم تمثيل متغير الحوكمة من خلال (مؤشر عدد اجتماعات مجلس الإدارة، مؤشر استقلالية مجلس الإدارة، مؤشر عدد اللجان، مؤشر عدد اجتماعات اللجان، مؤشر عدد أعضاء لجنة الحوكمة، مؤشر عدد اجتماعات لجنة الحوكمة) كمتغير مستقل، في المقابل تم تمثيل متغير الأداء المالي من خلال (العائد على متوسط الأصول، العائد على متوسط حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة) كمتغير تابع، بينما تم تمثيل متغير رأس المال الفكري من خلال (مؤشر كفاءة رأس المال البشري، مؤشر كفاءة رأس المال الموصف) كمتغير وسيط، وأظهرت النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة إلى وجود تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على الأداء المالي للمصارف، وجود تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية لمستوى رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف، إضافة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية بوجود الرأس المال الفكري كمتغير وسيط، وتشير النتائج أيضا إلى أن رأس المال الفكري له دور أو تأثير وساطة جزئية تكاملية مهم في العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للمصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، رأس المال الفكري، الأداء المالي، البيانات الطولية (البانل).

المقدمة:

يشهد القطاع المصرفي على الصعيد المحلي والإقليمي تطورات وتحديات متسارعة ومتزايدة، حيث شهدت البيئة المصرفية خلال العقد الأول من القرن الحالي من تنامي ظاهرة المصارف متعددة الجنسيات والتي تعرض العديد منها في الوقت نفسه للإفلاس نتيجة الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر عام 2008 والتي تعتبر أشد وأساء أزمة من نوعها شهدها العالم منذ زمن الكساد الكبير عام 1929، حيث كشفت عن هشاشة العديد من المؤسسات المصرفية وسببت في إفلاس العديد منها، مما يفرض على المؤسسات المصرفية ضرورة تبني أفضل الممارسات لضمان استدامتها وتعزيز أدائها المالي في بيئة تنافسية، وفي هذا السياق تبرز أهمية الحوكمة كإطار رقابي وتنظيمي يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة كحماية حقوق المساهمين وتعزيز الشفافية والمساءلة الأمر الذي قد ينعكس على أداء المؤسسة، وهناك من يراها أساسية كونها ترسخ مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم طريقة عمل المؤسسة وكيفية توافق مصالح جميع أصحاب المصلحة فيها، كما أنها تفضي إلى ممارسات تجارية أخلاقية والتي بدورها تفضي إلى الاستدامة المالية (Sarwar, et al., 2022).

كما قد حظيت العلاقة بين الحوكمة والأداء باهتمام كبير في الأدبيات الأكاديمية، وتشير العديد من الدراسات أن الممارسة السليمة للحوكمة في المصرف ما هي إلا دليل على نزاهة إدارته والقدرة على الوفاء بالتزاماته، فالإدارة الأكثر كفاءة تدرك تماما أن مستويات الحوكمة ليس هو الهدف الرئيسي الذي يطمح إليه المستثمرون إنما هو الإضافة المطلوبة للمحافظة على التوازن بين أهداف المصرف وأدائه (بن عيسى، 2019). ومع الاهتمام المتزايد بالحوكمة يبرز كذلك مفهوم رأس المال الفكري ويحتل مكانة بارزة كأحد الأصول غير الملموسة في الاقتصاديات الحديثة وفي مجال الإدارة الاستراتيجية ويحتل مكانة بارزة في مجال الحوكمة كما يحظى باهتمام متزايد من الباحثين مؤخرا (Nikolić, et al., 2022)، ومع سرعة التغير وتراكم المعرفة والتقدم التقني والتكنولوجي والازدهار والنجاح في البيئات التنافسية، اكتسبت الموارد غير الملموسة أهمية استراتيجية كبيرة وظهور الاقتصادات القائمة على المعرفة، كما شرعت المؤسسات المصرفية في النشر الغير مسبوق للمنتجات المصرفية القائمة على تقنية المعلومات والاتصالات والموارد البشرية وكان لها مكانة بارزة على الأداء (Ovia, 2005).

كما تدعم أيضا منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) وتؤكد على أهمية رأس المال الفكري في الاقتصاديات الحديثة، ووفقا لهذه المنظمة يعرف رأس المال الفكري بأنه مزيج من رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري، ولذلك لم تعد المنشآت المعاصرة تعتمد فقط على ما تمتلكه من أصول مادية في حين منشآت منافسة أخرى تمتلك وتتميز بالأصول المعرفية والتي تمثل المورد الأمثل لهذا العصر (رحاب، 2017). لذلك ينظر إلى رأس المال الفكري كأحد الأصول المهمة للمصارف لزيادة عائداتها (Nawaz, 2019)، ويعتبر مورد رئيسي لمنظمات الأعمال والمصارف خاصة في ظل تصاعد التحديات الاقتصادية والأزمات العالمية وزيادة المنافسة بينهم، كما أصبحت الحوكمة عاملا رئيسيا لضمان الاستقرار المالي وتعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة، وقد اهتمت المصارف التجارية بشكل متزايد على تطبيق مبادئ الحوكمة مدفوعة بتطور انظمتها المحلية والدولية، رغم كل ذلك قد اظهرت الدراسات السابقة مسارين بحثيين رئيسيين الأول يؤكد على وجود تأثير سلبي لخصائص الحوكمة على الأداء المالي للمصارف، في حين المسار الثاني يجادل بوجود تأثير إيجابي مما يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات عامة بشأن العلاقة بين ممارسات الحوكمة والأداء المالي للمصارف مما يعكس أو يعتقد إلى وجود عامل وسيط قد يؤثر في هذه العلاقة، ويشير هذا الغموض وتضارب الاستنتاجات إلى الحاجة لمزيد من الجهود البحثية في هذا المجال، هذه فجوة بحثية كافية لتقديم مبرر قوي لإجراء دليل تجريبي فيما يتعلق بدور رأس المال الفكري كمتغير وسيط في فهم العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للمصارف.

لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة بالمساهمة في تقليص الفجوة البحثية القائمة بشأن العلاقة بين خصائص الحوكمة والأداء المالي للمصارف التجارية، مع الأخذ في الاعتبار التأثير الوسيط لرأس المال الفكري، نظرا لنذرة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من هذا المنظور، وبالتالي محاولة سد هذه الفجوة البحثية يمثل إضافة علمية إيجابية ومسارا لمزيد من الأبحاث المستقبلية.

بالتالي تظهر إشكالية الدراسة الحالية في التساؤل حول طبيعة الدور الذي يلعبه رأس المال الفكري كوسيط في الأثر بين الحوكمة والأداء المالي للمصارف التجارية باعتباره آلية من آليات الحوكمة، ومن هذا المنطلق قد تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما الدور الذي يؤديه رأس المال الفكري كمتغير وسيط لأثر الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية؟
- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ينبثق من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:
- هل يوجد تأثير مباشر للحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية لعينة الدراسة؟
- هل يوجد تأثير مباشر للحوكمة على رأس المال الفكري للمصارف التجارية لعينة الدراسة؟
- هل يوجد تأثير مباشر لرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية لعينة الدراسة؟
- هل يتوسط رأس المال الفكري العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي لعينة الدراسة؟

الهدف من الدراسة: Study objective

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج هيكلي لتحليل الدور الوسيط لرأس المال الفكري لبيان أثر تبني الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد نوع الوساطة التي تحدث بين الحوكمة والأداء المالي، سواء كانت وساطة كلية أم وساطة جزئية.

فرضيات الدراسة: Study Hypotheses

يمكن صياغة الفرضيات التالية بما يتماشى مع الهدف الرئيسي للدراسة:

- الفرضية الرئيسية: رأس المال الفكري يتوسط العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للمصارف التجارية لعينة الدراسة.
- الفرضية الأولى (H_1): يوجد تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية لمستوى تبني الحوكمة على الأداء المالي للمصارف.
- الفرضية الثانية (H_1): يوجد تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية لمستوى تبني الحوكمة على رأس المال الفكري للمصارف.
- الفرضية الثالثة (H_1): يوجد تأثير مباشر ذو دلالة إحصائية لمستوى رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف.
- الفرضية الرابعة (H_1): يوجد تأثير غير مباشر ذو دلالة إحصائية لمستوى تبني الحوكمة على الأداء المالي للمصارف من خلال رأس المال الفكري.

الدراسات السابقة: Literature Review

وفقا للأدبيات كالأسس النظرية والدراسات التطبيقية أن أداء المؤسسات المصرفية دالة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية وتخضع هذه العوامل للعديد من المناقشات الأدبية على المستوى النظري والتطبيقي، وللحوكمة نصيبها من هذه المناقشات وتعتبر من القضايا التي هي ذات صلة بالأداء وخضعت للعديد من المناقشات الأدبية سواء كانت نظرية أو تطبيقية، ومن أبرزها نظرية الوكالة (Agency Theory) التي أهتمت بسلوك المدراء وتنظيم العلاقة بينهم وبين الملاك باعتبارهم وكلاء، حيث أغلب المؤسسات تدار من خلال مديرين محترفين وليس من قبل المالكين أصحاب المؤسسة، هذا قد يفوضون المدراء من قبل المالكين لإتخاذ القرارات الإدارية والمالية من أجل تسيير المنشأة، وقد يفشل الوكيل في العمل بمهنية لمصلحة الموكل وقد يعمل لمصلحته الشخصية بإنتهازية الإدارة، وقد يكون اهتمامهم بشكل متزايد باتجاه ثروتهم الشخصية وأمانهم الوظيفي، وتحميل المؤسسة بتكاليف هذه الاهتمامات المتزايدة، وتجنب الإقبال على المخاطرة خوفا من فقدان وظائفهم وهذا قد يؤثر على القيمة السوقية المراد تحقيقها لصالح أصحاب المؤسسة (بن خدة، وعلام 2025)، وبالتالي محتوى هذه النظرية أن تكلفة الوكالة تنشأ من انفصال إدارة المؤسسة عن الملكية، وللد من هذه المشكلة (مشكلة الوكالة) التي قد تنشأ نتيجة لتضارب المصالح بين الوكيل والموكل إليه عادة ما ينصح بتبني وتطبيق مبادئ الحوكمة كآلية إدارية تنظم العلاقة بين مجالس الإدارة والمساهمين أصحاب المؤسسة، لذلك وفقا لأسس هذه النظرية أن المؤسسات ذات الحوكمة الجيدة لديها أداء مالي أفضل وقيمة سوقية أعلى (Rasel, 2017).

كذلك نظرية الإعتماد على الموارد (Resource Dependence Theory) التي تؤكد على أن أداء ونجاح المؤسسات يعتمد على الموارد اللازمة والنادرة التي تمتلكها كوسيلة للإستمرار في العمل، مع الإشارة إلى أن مجلس إدارة المؤسسة هو العامل الرئيسي والمحوري في الحصول على الموارد المتنوعة مثل (المعلومات، المهارات، الموظفين، الموردين المناسبين، والجهات القانونية والاجتماعية) وذلك بالاستفادة من علاقاتها بالبيئة الخارجية التي تيسر هذا الدور المحوري والتنظيمي (Eriqat, et al., 2025)، ولذلك يركز منظور هذه النظرية على خصائص مجلس الإدارة من حيث (الحجم، الاستقلالية، المهارات، التعليم، التنوع) فهي تعتبر من العناصر الأساسية لتأمين الموارد الضرورية لضمان نجاح المؤسسة وتحقيق أداء متميز (Afza, & Nazir, 2014).

بالإضافة إلى ذلك نظرية الإشراف (Stewardship Theory) التي تؤكد وتركز على الدوافع غير الاقتصادية للسلوك الإداري مثل الحاجة إلى احترام الذات والتقدير الذي يتحقق من خلال الإنجاز والأداء الناجح والعمل الأخلاقي (Marie L'Huillier, 2014)، والتصور السائد لهذه النظرية (نظرية الإشراف) أن المديرين هم مشرفون أكفاء يعملون بجد وكفاءة من أجل تحقيق مستويات عالية من عوائد المساهمين، لذلك فإن تمكينهم سيؤدي إلى تحسين وتعظيم الأداء المالي (Eriqat, et al., 2025).

نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) التي تؤكد أن مديري المنظمات ليسوا مسؤولين فقط أمام المالكين (المساهمين)، بل يجب عليهم مراعاة مصالح مختلف أصحاب المصلحة بالمؤسسة كالموظفين والعملاء والجهات

التنظيمية وكذلك المجتمع ككل، حيث تعتبر المؤسسة موجودة ضمن سياق اجتماعي واقتصادي ومسؤولية اجتماعية واسعة، وقد وسعت التنظيمات والتطورات التشريعية في الكثير من الدول نطاق المسؤوليات ليشمل ما هو أبعد من مصالح المساهمين المالكين للمؤسسة، هذا بدوره يؤكد ضرورة وجود أطر حوكمة مؤسسية تشمل مصالح مختلف أصحاب المصلحة بالمؤسسة (Eriqat, et al., 2025).

بناء على ذلك تعتبر مبادئ الحوكمة من القضايا المهمة في المناقشات الأدبية النظرية والتطبيقية، وبناء على مراجعة الأدبيات السابقة التي حققت بتحليل الأثر المباشر لتطبيق الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي للنظام المصرفي المعبر عنه بالمقاييس المحاسبية للربحية (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية) نجد أغلبها قد ركزت على قياس الأثر المباشر بين الحوكمة والأداء المالي.

هذا فيما يتعلق بالخلفية النظرية حول مبادئ الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسة، أما فيما يتعلق بالخلفية الأدبية النظرية حول رأس المال الفكري وعلاقته بالأداء المالي نجد أن نظرية الموارد (Resource Based View) جوهرها التأكيد على أولوية الموارد على الأنشطة، وذلك بالعمل على توظيف الموارد والكفاءات من أجل تحقيق مزايا تنافسية مستدامة وأداء أفضل، هذا بالنظر إلى المؤسسة على أنها مجموعة من الموارد والقدرات تتشكل من مكونات ملموسة كالأصول المادية المالية، بالإضافة إلى مكونات غير ملموسة كالرأس المال البشري والمعرفي وبراءات الاختراع، وهذه الكفاءات لها القدرة على استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الغاية المنشودة (Nath et al., 2010). كما يعتبر رأس المال الفكري من الموارد التي لها القيمة النادرة والفريدة من نوعها والغير قابلة للاستبدال، كما له ارتباط بالميزة التنافسية والأداء المالي، وبالأخص القطاعات كثيفة المعرفة والتي تركز على الخدمات والتي عادة تحركها المعرفة كالصناعة المصرفية (Githaiga, 2023)، لذا يعطي المسؤولون وأصحاب المصلحة اهتمام متزايد لتقييم الأصول غير الملموسة باعتبارها مؤشرات أداء رئيسية ومحركات للميزة التنافسية.

وفيما يتعلق بالدراسات التطبيقية السابقة التي حققت بالقياس في الروابط والعلاقات الموجودة بين رأس المال الفكري والأداء المالي للمصارف التجارية أظهرت معظم هذه الدراسات ولا سيما في القطاع المصرفي بوجود تأثير إيجابي لمكونات رأس المال الفكري على بعض مؤشرات الأداء المالي وبالأخص كفاءة رأس المال البشري وتعتبره أحد العوامل الرئيسية لنجاح الأعمال (Meles, et al., 2016) ؛ (Mollah & Rouf, 2022) ؛ Xu, et al., 2022 ؛ Ljumović, et al., 2024) (Majumder, et al., 2023).

بينما فيما يتعلق بالدليل التجريبي للدراسات السابقة التي تناولت الدور الذي يؤديه رأس المال الفكري كمغير وسيط لأثر الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية كان عددها محدوداً نسبياً، سيتم إجازها على النحو التالي:

- دراسة (Aslam & Haron, 2021) هدفت إلى بحث الدور الوسيط لرأس المال الفكري في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء المصارف الإسلامية، لعينة مكونة من 129 مصرف إسلامي من 29 دولة له عضوية في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الزمنية (2008-2017) استخدم المؤلفان (معدل دوران الأصول ؛ صافي هامش الربح) لتمثل الأداء المالي للمصارف محل الدراسة، ويمثل رأس المال الفكري وسيطاً في هذا النموذج وتم حسابه من خلال مكوناته الرئيسية الثلاثة (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، وتمحورت مفاهيم الحوكمة حول مجلس الإدارة باعتباره الآلية الداخلية الرئيسية للحوكمة، حيث تم قياسه من خلال (جم مجلس الإدارة ؛ استقلالية مجلس الإدارة ؛ ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي؛ لجنة المراجعة؛ الهيئة الشرعية)، وأشارت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري له دور وسيط مهم في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء المصارف الإسلامية.

- دراسة (Nikolić, et al., 2022) هدفت إلى تطوير نموذج هيكلي يربط بين الحوكمة ورأس المال الفكري والأداء المالي للقطاع المصرفي، لعينة مكونة من 22 مصرفاً تجارياً بدولة صربيا، وذلك خلال الفترة الزمنية (2015-2019) استخدم المؤلفون (العائد على الأصول ؛ والعائد على حقوق الملكية) لتمثل الأداء المالي للمصارف محل الدراسة، ويمثل رأس المال الفكري وسيطاً في هذا النموذج وتم حسابه من خلال مكوناته الرئيسية الثلاثة (كفاءة رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي؛ وكفاءة رأس المال المستخدم)، وتمحورت مفاهيم الحوكمة حول مجلس الإدارة باعتباره الآلية الداخلية الرئيسية للحوكمة، حيث تم قياسه من خلال (حجم المجلس ؛ وعدد الأعضاء المستقلين ؛ وعدد العضوات من النساء)، وأشارت الدراسة إلى أن رأس المال الفكري له دور وسيط مهم في العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة وأداء المصرف، كما أشاروا إلى زيادة الاستثمار في رأس المال الفكري باعتباره الحلقة الأقوى في تحقيق التأثيرات الإيجابية على أداء المصرف.

المنهجية: Methodology:

البيانات والعينة: Data and Sample:

الدراسة الحالية تعمل على تحليل البيانات الكمية لمتغيراتها المستهدفة للتحليل، وبطبيعة بيانات زمنية مقطعية والتي تعرف ببيانات البانل (panel data) وبعينة مكونة من سبعة عشرة مصرف تجاري من المصارف المدرجة بالأسواق المالية العاملة بدول مجتمع الدراسة والمتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020، بمجموع 170 ملاحظة سنوية لمصارف الدراسة المستهدفة، وقد استخرجت بيانات بعض المتغيرات من قاعدة بيانات (Orbis) التي يحتفظ بها (Bureau Van Dijk)، والبيانات المتعلقة بمتغيرات

الحكومة تم استهدافها من التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة، الجدول رقم (1) يوضح ملخص توزيع خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1): خصائص عينة الدراسة

ن	الدول Countries	عدد المصارف N. Banks	عدد المشاهدات N. Obse...	النسبة %
1	الإمارات العربية المتحدة The United Arab Emirates	4	40	23.529 %
3	المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia	4	40	23.529 %
6	الكويت Kuwait	4	40	23.529 %
7	قطر Qatar	4	40	23.529 %
10	سلطنة عمان Sultanate of Oman	1	10	5.882 %
	المجموع Total	17	170	100 %

وصف المتغيرات: Description of variables

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي، حيث تهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة وتحديد العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف التجارية قيد الدراسة، مع توضيح الدور الوسيط لرأس المال الفكري في هذه العلاقة، ويوضح الجدول رقم (2) ملخص توزيع خصائص متغيرات الدراسة:

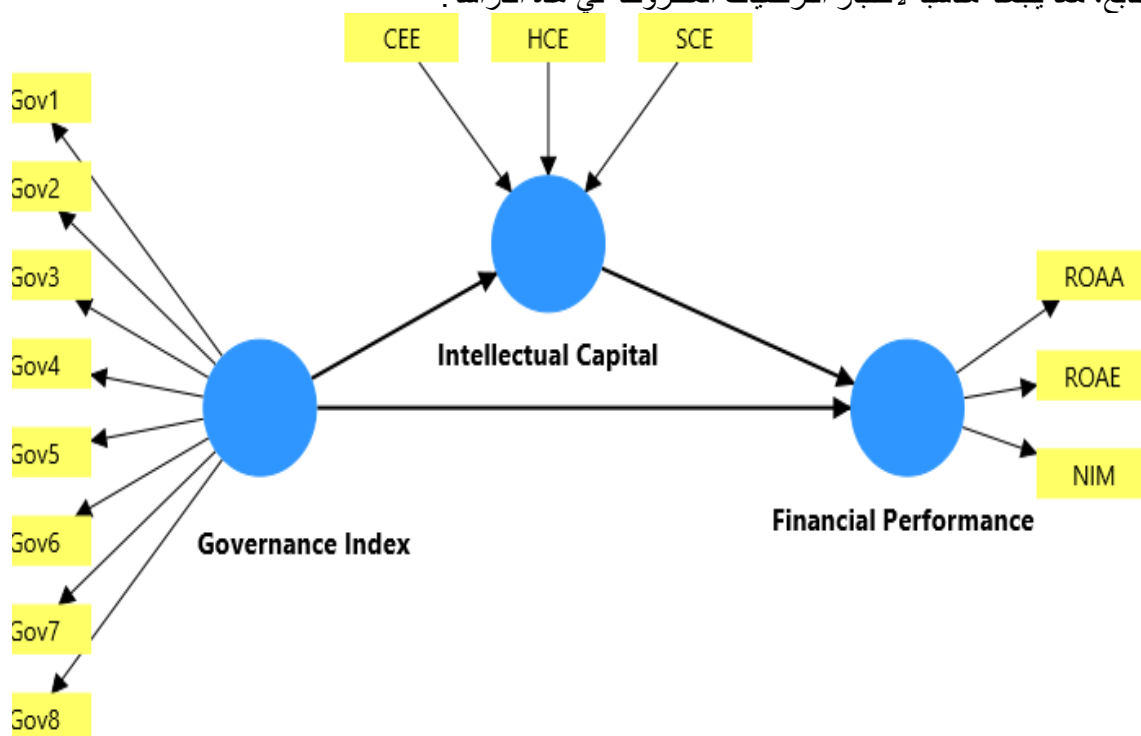
جدول رقم (2): ملخص المتغيرات وطرق القياس

الرمز	المتغيرات	المؤشر (المقياس)
	المتغيرات التابعة Dependent Variable (Financial performance) الأداء المالي	
ROAA	العائد على متوسط الأصول (Return on average assets)	
ROAE	العائد على متوسط حقوق الملكية (Return on average equity)	
NIM	هامش صافي الفائدة (Net interest margin)	
	المتغيرات المستقلة Independent Variables الحوكمة المصرفية (Banks' Governance Index)	
Gov1	مؤشر حجم مجلس الإدارة (Board Size Index)	
Gov2	مؤشر عدد اجتماعات مجلس الإدارة (Number of Board Meeting Index)	
Gov3	مؤشر استقلالية مجلس الإدارة (Board Independency Index)	
Gov4	مؤشر عدد اللجان (Number of Committee Index)	
Gov5	مؤشر عدد اجتماعات اللجان (Number of Committee Meetings Index)	
Gov6	مؤشر عدد أعضاء لجنة التدقيق (Number of Audit Committee Index)	
Gov7	عدد أعضاء لجنة الحوكمة (Number of members of the Governance Committee)	
Gov8	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة (Number of meetings of the Governance Committee)	
	المتغير الوسيط Mediator Variable الرأس المال الفكري (Intellectual capital)	
HCEI	مؤشر كفاءة رأس المال البشري (Human Capital Efficiency Index)	
CEEI	مؤشر كفاءة رأس المال الموظيف (Capital Employed Efficiency Index)	
SCEI	مؤشر كفاءة رأس المال الهيكلي (Structural Capital Efficiency Index)	

الإطار المفاهيمي: Conceptual Framework

تستخدم الدراسة تصميمًا بحثيًا تفسيريًا، وهو منهج شائع في الدراسات التي تسعى إلى فهم العلاقات بين المتغيرات، ويعتبر هذا التصميم مناسبًا للدراسة، إذ يوفر إطار واضح لدراسة كيفية تأثير جوانب مختلفة من الحوكمة (المتغيرات المستقلة) والأداء المالي للمصارف التجارية (المتغيرات التابعة)، مع توضيح الدور الوسيط لرأس المال الفكري في هذه العلاقة (المتغير الوسيط)، ويوضح الإطار المفاهيمي العلاقة بين تبني الحوكمة في المصارف وأدائها المالي، مسلط الضوء على المسارات المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر من خلالها الحوكمة على الأداء المالي للمصارف

التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعد تبني الحوكمة المتغير المستقل في جوهر هذا الإطار، ويتم قياسه من خلال ثمانية عناصر تشمل: (حجم مجلس إدارة المصرف، مؤشر عدد اجتماعات مجلس الإدارة، مؤشر استقلالية مجلس الإدارة، مؤشر عدد اللجان، مؤشر عدد اجتماعات اللجان، مؤشر عدد أعضاء لجنة التدقيق، عدد أعضاء لجنة الحوكمة، عدد اجتماعات لجنة الحوكمة) وتمثل هذه القنوات أكثر أشكال الحوكمة شيوعاً في القطاع المصرفي، وتظهر مدى تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات المصرفية ويفترض هذا الإطار أن تبني تطبيق الحوكمة يؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية، وهو المتغير التابع بشكل مباشر وغير مباشر، والشكل رقم (1) يوضح الإطار المفاهيمي للعلاقة بين المتغيرات المختارة لهذه الدراسة، حيث يسمح التصميم التفسيري باستكشاف العلاقات بين المتغير المستقل والوسيط والتابع، مما يجعله مناسباً لاختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة.



شكل رقم (1): الإطار المفاهيمي للبحث

تعريف المتغيرات: Variables Definitions

المتغير التابع: Dependent Variable

المتغيرات التابعة المستخدمة في الدراسة الحالية هي مؤشرات الأداء المالي Financial Performance للمصارف التجارية، حيث يعد الأداء المالي عنصر أساسي وجوهري للمصارف التجارية، إذ تسعى هذه المصارف إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبأقل التكاليف، ولمعرفة المدى الذي تم تحقيقه من الأهداف، غالباً ما تلجأ المصارف إلى القيام بعمليات لتقييم أدائها المالي، هذا بالاعتماد على الأدوات الأكثر استخداماً منها النسب المالية (سويكي، العوادي، 2023)، وهي من أهم الأدوات التحليلية التي يتم استخدامها لقياس وتقييم الكفاءة والربحية والاستدامة المالية للمصرف، وفي هذا الدراسة نأخذ في الاعتبار نسب الربحية التي اعتبر من أهم هذه النسب المالية والتي تعبر عن كفاءة القرارات الاستثمارية والمالية للمصرف، حيث أن تحقيق أعلى العوائد يعتبر الهدف الأسمى لأي مصرف، ولهذا سوف تعتمد الدراسة على أشهر النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية والتمثلة في نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية والتي تم قياسها على النحو التالي:

- **العائد على متوسط الأصول (ROAA):** هو مؤشر يعبر عن كفاءة الإدارة في استخدام الأصول ويعبر عن فعاليتها في توليد الأرباح من الأصول الاستثمارية، وارتفاع هذا المعدل دليل على الكفاءة والفاعلية في تحقيق الربحية والعوائد والأفضلية من حيث الأداء المالي (الفاضلي، وآخرون 2022)، ويقاس هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{العائد على متوسط الأصول (ROAA)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$
- **العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE):** هو معدل يعبر عن القدرة على تحقيق العوائد المالية من استثمارات مساهمين المصرف، أي يعبر عن نسبة العوائد عن الأموال المستثمرة من أموال المساهمين أي أصحاب حقوق الملكية (الفاضلي، وآخرون 2022)، ويقاس هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي حقوق الملكية}}$$
- **هامش صافي الفائدة (NIM):** هو مؤشر يعبر عن كفاءة المصرف وهو وعنصر مهم في الربحية، وهو يعكس كلاً من حجم ومزيج الأصول والخصوم، كما يعكس تكلفة خدمات الوساطة المصرفية، هو مقياس للفرق بين إيرادات

الفائدة ومصرفات الفائدة معبرا عنه كنسبة إلى حجم أصول المصرف، فكلما ارتفع هامش صافي الفائدة كان أداء المصرف أفضل من حيث توليد الأرباح (Ongore & Kusa, 2013).
هامش صافي الفائدة (NIM) = صافي دخل الفائدة ÷ إجمالي الأصول المدرة للدخل

المتغير المستقل: Independent Variable

مؤشر الحوكمة المصرفية: Banks' Governance Index

لتمثيل مؤشر الحوكمة المصرفية (Banks' Governance Index) تم استخدام ثمانية مؤشرات متمثلة في (مؤشر حجم مجلس الإدارة، مؤشر عدد اجتماعات مجلس الإدارة، مؤشر استقلالية مجلس الإدارة، مؤشر عدد اللجان، مؤشر عدد اجتماعات اللجان، مؤشر عدد أعضاء لجنة الحوكمة، مؤشر عدد اجتماعات لجنة الحوكمة) ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- **حجم مجلس الإدارة (Gov1):** يقصد به عدد الأعضاء بمجلس إدارة المصرف سواء كانوا تنفيذيين أو غير تنفيذيين أو مستقلين أي يشمل جميع الأعضاء، ويفضل فيه التنوع والتوسع في الخبرات والمهارات والمعرفة.
- **عدد اجتماعات مجلس الإدارة (Gov2):** يقصد به عدد المرات التي يجتمع فيها أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة، هذا يعكس مدى انخراطهم في الإشراف والمتابعة، وارتفاع عدد اجتماعاتهم يدل على اهتمامهم بالإشراف والمتابعة والرقابة.
- **استقلالية مجلس الإدارة (Gov3):** يقصد به عدد الأعضاء المستقلين بمجلس إدارة المصرف نسبنا إلى إجمالي الأعضاء، وهم الأعضاء الذين لا تربطهم علاقات مباشرة سواء مالية أو شخصية مع المالكين أو مع الإدارة التنفيذية وليس لهم مصالح في المصرف، حيث الاستقلالية تلعب دورا مهما في الرقابة الشفافية والمساهمة في اتخاذ القرارات الموضوعية والحد من تضارب المصالح بين المالكين والإدارة.
- **عدد اللجان (Gov4):** يقصد به عدد اللجان المتخصصة والرسمية التي تعمل بشكل منتظم خلال السنة، حيث عددها يعكس مستوى التنظيم الداخلي والحرص على التخصيص والرقابة الدقيقة بالمصرف في العديد من المجالات، وتنوع عدد اللجان دليل على توزيع المهام على الأعضاء ذوي الخبرة.
- **عدد اجتماعات اللجان (Gov5):** يقصد به عدد اجتماعات اللجان كلا على حدة في المصرف، وتعكس عدد الاجتماعات مدى التزام اللجان بالمهام المنوطة بها ومدى تفاعلها مع كافة القضايا سواء كانت الإدارية أو المالية.
- **أعضاء لجنة التدقيق (Gov6):** يقصد به عدد الأعضاء أو الأفراد في لجنة التدقيق التي تهتم بمتابعة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي وبمراجعة القوائم المالية والتأكد من بالالتزام بالأنظمة والمعايير المحاسبية، وكلما زاد عدد الأعضاء المستقلين منهم كانت إشارة لضمان النزاهة والموضوعية والفاعلية بالرقابة وتعزيز ثقة المساهمين.
- **عدد أعضاء لجنة الحوكمة (Gov7):** يقصد به عدد أعضاء لجنة الحوكمة التي تساعد مجلس الإدارة في تشكيل سياسات الحوكمة في المصرف ومراقبته فيما يتعلق بالالتزام بمتطلبات الحوكمة.
- **عدد اجتماعات لجنة الحوكمة (Gov8):** يقصد به عدد اجتماعات لجنة الحوكمة خلال السنة.

المتغير الوسيط: Mediator Variable

يستخدم الرأس المال الفكري كمتغير وسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، للتعبير عن مؤشر الرأس المال الفكري (Intellectual capital Index) في هذه الدراسة تم استخدام ثلاثة مؤشرات تكوينية يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **كفاءة رأس المال البشري (HCE): Human Capital Efficiency**: تشير إلى الموارد البشرية العاملة بالمصرف وما يمتلكه الموظفين من المعرفة والمهارات والقدرات التي تسمح بالتنمية والتطوير وتحقيق نتائج الأهداف بكفاءة، ويقاس هذا المؤشر وفق صيغة المعادلة التالية:

$$HCE = VA / HC$$

حيث أن:

- **VA =** تمثل إجمالي جمع كلا من (الربح التشغيلي، نفقات الموظفين، استهلاك الأصول).
- **HC =** تمثل إجمالي تكاليف الموارد البشرية (الأجور، المكافآت والحوافز المدفوعة للعاملين).
- **كفاءة رأس المال الموضف (CEE): Capital Employed Efficiency**: تشير إلى رأس المال الملموس والمستثمر من قبل المصرف، وهي المساهمة الحدية لكل وحدة من رأس المال المادي الذي يعزز الأداء المالي للمصرف من خلال التكوين الفعال لهذه الموارد، ويقاس هذا المؤشر وفق صيغة المعادلة التالية:

$$CEE = VA / CE$$

حيث أن:

- **VA =** تمثل إجمالي كلا من (الربح التشغيلي، نفقات الموظفين، استهلاك الأصول).
- **CE =** تمثل رأس المال الموضف (القيمة الدفترية لحقوق المساهمين).
- **كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE): Structural Capital Efficiency**: تشير إلى البنية التحتية المساعدة للموارد البشرية، ويتضمن ما يمتلكه المصرف من برمجيات وقواعد البيانات ونظم المعلومات وكل العناصر المؤثرة مباشرة بأداء المصرف، ويقاس هذا المؤشر وفق صيغة المعادلة التالية:

$$SCE = SC / VA$$

حيث أن:

- SC = تمثل إجمالي كلا من (الربح التشغيلي، نفقات الموظفين، استهلاك الأصول) - إجمالي تكاليف الموارد البشرية (الأجور، المكافآت والحوافز المدفوعة للعاملين).

- VA = تمثل إجمالي كلا من (الربح التشغيلي، نفقات الموظفين، استهلاك الأصول).

الإطار التطبيقي: The applied framework

في البداية يجب العمل على تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة بالاعتماد على تقنيات نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equation Modeling، وذلك باستخدام برنامج Smart-PLS 4 كأداة تحليلية أساسية لهذه الدراسة حيث تعتبر نمذجة المعادلات الهيكلية تقنية إحصائية قوية ومرنة ومن خلالها يمكن دراسة العلاقات المعقدة بين المتغيرات وهي تتجاوز تحليل الانحدار البسيط (Bhatt, et al.2024) كما أنها تتيح استكشاف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة (Subhaktiyasa, 2024)، ويعد نهج PLS-SEM مناسب بشكل كبير مع هذا النوع من التحليل وبالتحديد مع البنى الكامنة والتكوينية (XU, et al., 2026)، علاوة على ذلك يتوافق مع التصور النظري للمتغير كبنية تكوينية، ويتيح تقييم صحته التجريبية الحديثة، ولتقييم نموذج الدراسة باستخدام PLS-SEM وتماشيا مع الموصفات الكامنة والتكوينية وبعد التأكد من استيفاء جميع المسائل التمهيدية، فإن إجراءات التحقق التجريبي تتكون من خطوتين أساسيتين: تقييم نموذج القياس (الموثوقية) وتقييم النموذج الهيكلي.

أولاً: تقييم نموذج الدراسة:

تقييم الصدق التقاربي: (Convergent validity):

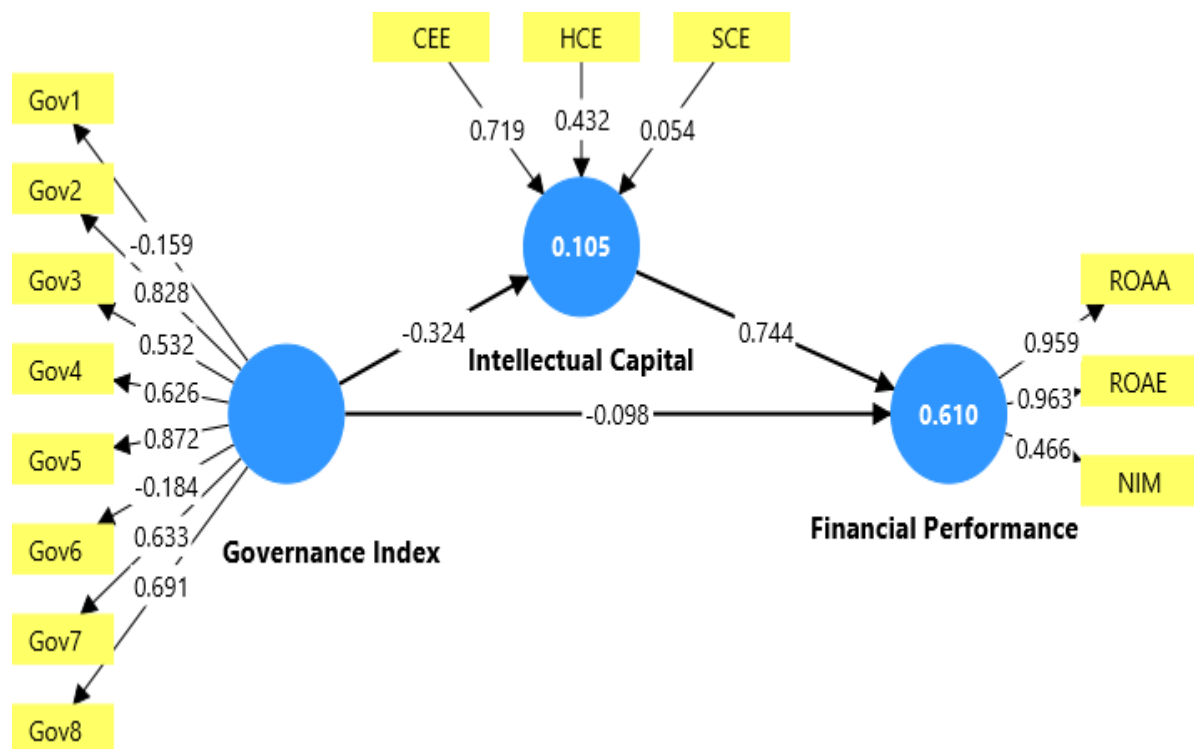
مما يدل على الموثوقية والصحة يجب علينا التعامل مع العديد من القضايا، تم الاعتماد على معيارين الأول: التحميلات الخارجية Outer Loadings، والثاني: متوسط التباين المستخلص (Average variance extracted (AVE)، حيث أن معيار التحميلات الخارجية Outer Loadings يقيس موثوقية وصحة المتغيرات الفردية من خلال قيمة العتبة التي يجب أن تكون قيمة كل مؤشر (متغير) للتحميل الخارجي على المتغير الذي ينتمي إليه أكبر من (70%). إذا كانت قيم التحميلات الخارجية تتراوح بين (40% و 70%) للمتغيرات التي تنتمي إليها، هنا يمكن الاحتفاظ بها بشرط أن تكون قيم معيار AVE أكبر من 50%، أم إذا كانت قيم التحميلات الخارجية للمؤشرات أقل من (40%)، الأفضل استبعادها من النموذج، وإذا كانت قيم متوسط التباين المستخلص (AVE) للمتغير تساوي (50%) أو أكبر منها، هذا يشير إلى أن هذه المؤشرات تكون قوية في تفسير المتغير وهذا يعني أن المتغير بإمكانه أن يفسر في المتوسط أكثر من نصف التباين للمؤشرات المستخدمة لقياس هذا المتغير (بوسنة، 2024).

يقدم الجدول رقم (3) نتائج معيار التحميلات الخارجية Outer Loadings ويلاحظ من الجدول أن المؤشر المتمثل في (SCE) المستخدم لقياس المتغير الوسيط والمتمثل في الرأس المالي الفكري (Intellectual Capital) يتمتع بقيم تحميلات خارجية تقل عن العتبة المقترحة 40%، وعليه تم استبعاد هذا المؤشر، كذلك ويلاحظ من الجدول أن المؤشرات المتمثلة في (Gov1 ؛ Gov6) المستخدم لقياس المتغير المستقل المتمثل في الحوكمة Governance (Index) تتمتع بقيم تحميلات خارجية تقل عن العتبة المقترحة 40%، مع اتجاه علاقة سلبية لا يتوافق مع افتراضات النموذج الانعكاسي، إن استخدام مؤشرات بهذه الخصائص قد يقلل من صحة البناء والموثوقية الداخلية للنموذج، وعليه سيتم استبعادها من النموذج المستهدف.

جدول رقم (3): التحميلات الخارجية Outer Loadings

Loadings	Financial Performanc	Governance	IntellectualCapital	Decision
ROAA	0.959			احتفاض
ROAE	0.963			احتفاض
NIM	0.466			احتفاض
CEE			0.719	احتفاض
HCE			0.432	احتفاض
SCE			0.054	استبعاد
Gov1		-0.159		استبعاد
Gov2		0.828		احتفاض
Gov3		0.532		احتفاض
Gov4		0.626		احتفاض
Gov5		0.872		احتفاض
Gov6		-0.184		استبعاد

Gov7		0.633		احتفاض
Gov8		0.691		احتفاض



الشكل رقم (2): تقييم النموذج الخارجي للمؤشرات

من أجل تحسين النموذج وتحقيق معايير الصلاحية التقاربية تم استبعاد المؤشرات المتمثلة في: SCE؛ Gov1؛ Gov6 نظراً لضعف تأثيرها على متغيراتها التي تمثلها، أما بالنسبة للدلالة الإحصائية للمسارات بعد استبعاد المؤشرات التي سبق ذكرها نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4): وصف تحليل المسار Path Description

Path Description	Original sample	Sample mean	St. de	T. st	P. v
Gov2 <- Governance Index	0.828	0.819	0.039	21.173	0.000
Gov3 <- Governance Index	0.542	0.531	0.105	5.162	0.000
Gov4 <- Governance Index	0.629	0.613	0.093	6.752	0.000
Gov5 <- Governance Index	0.885	0.870	0.039	22.983	0.000
Gov7 <- Governance Index	0.615	0.613	0.091	6.722	0.000
Gov8 <- Governance Index	0.691	0.684	0.097	7.153	0.000
HCE -> Intellectual Capital	0.769	0.760	0.062	12.394	0.000
CEE -> Intellectual Capital	0.914	0.915	0.032	28.282	0.000
ROAA <- Financial Performance	0.959	0.951	0.017	57.698	0.000
ROAE <- Financial Performance	0.963	0.963	0.010	92.441	0.000
NIM <- Financial Performance	0.464	0.458	0.082	5.671	0.000

وبناءً على النتائج المعروضة في الجدول، يمكن التوصل إلى أن هناك مؤشرات المتغيرات تحمل قيم تحميلات خارجية تتراوح بين (40% و70%)، ويمكن الاحتفاظ بها بشرط إذا كانت قيم معيار AVE أكبر من 50%، وبالنظر إلى مخرجات معيار متوسط التباين المستخلص (AVE) والموضحة في الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5): متوسط التباين (AVE)

	Average variance extracted (AVE)
FINANCIAL Performance	0.685
Governance Index	0.502
Intellectual Capital	0.721

وبناءً على النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم متوسط التباين (AVE) كلها كانت أكبر من العتبة المقترحة (50%). وعليه، يمكن الاعتماد على هذه المؤشرات في النموذج المستهدف وهي مؤشرات مترابطة وذات جودة وصالحة للتمثيل، وبالتالي يمكن القول إن متغيرات الدراسة ومؤشراتها تتمتع بمستويات مقبولة من الصدق والصحة في التقارب.

تقييم موثوقية الإتساق الداخلي:

تمثل المرحلة التالية في فحص النموذج الهيكلي (اتساق النموذج الداخلي) لتقييم العلاقات السببية بين المتغيرات الكامنة، مما يدل على موثوقية الإتساق الداخلي تم الاعتماد على معيار الموثوقية المركبة (Composite reliability (CR حيث أن هذا المعيار يقيس موثوقية الاتساق الداخلي لمتغيرات النموذج المستهدف، من خلال قيمة العتبة التي يجب أن تكون أكبر من (70%)، وبالنظر إلى مخرجات معيار الموثوقية المركبة (CR) والموضحة في الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6): الموثوقية المركبة (Composite reliability (CR)

	Composite reliability
Financial Performance	0.857
Governance Index	0.854
Intellectual Capital	0.838

وبناءً على النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المتغيرات ذات موثوقية ثابتة وعالية تفوق (80%) ويمكن الاعتماد عليها في التقييم.

الصدق التمييزي: Discriminant Validity:

للتحقق من أن هناك اختلاف بين المتغيرات الكامنة تم الاعتماد على معيارين: الأول معيار Fornell-Lacker criterion حيث أن هذا المعيار يقيس الصلاحية التمييزية بين المتغيرات أي مدى تميز كل متغير عن المتغير الآخر من خلال مقارنة الجذور التربيعية لمتوسط التباين المستخرج (AVE) مع معاملات الارتباط بينها، وبالنظر إلى مخرجات معيار Fornell-Lacker criterion الموضحة في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7): معيار Fornell-Lacker criterion

	Intellectual Capital	Governance Index	Financial Performance
Intellectual Capital	0.849		
Governance Index	-0.318	0.708	
Financial Perfor..	0.796	-0.334	0.963

بناءً على النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط تقدير التباين للمتغير الوسيط الرأس المال الفكري Intellectual capital يبلغ 0.849، مما يعني أن هذا المتغير يفسر 84.9% من التباين الملحوظ في المؤشرات المتعلقة بالمتغير الوسيط. كما يبلغ متوسط تقدير التباين لقياس تقييم الحوكمة المصرفية Banks' Governance Index 0.708 تشير هذه النتيجة إلى أن 70.8% من التباين الملحوظ في مؤشرات قياس تقييم الحوكمة يمكن أن يعزى مباشرة إلى هذا المتغير، كما يبلغ متوسط تقدير التباين لقياس تقييم الأداء المالي Performance Financial 0.963 تشير هذه النتيجة إلى أن 96.3% من التباين الملحوظ في مؤشرات قياس تقييم الأداء المالي يمكن أن يعزى مباشرة إلى هذا المتغير، ذلك يوضح صحة التمييز باستخدام معيار Fornell-Lacker criterion، حيث مقارنة قيم الارتباط التريبيعي بمعاملات الارتباط للمتغيرات الكامنة الأخرى، حيث قد تأكد أن قيم الارتباط أصغر من الجذر التريبيعي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) على القطر الرئيسي مما يؤكد صحة التمييز، كما تؤكد النتائج أن المتغيرات المرصودة في النموذج تكون ضمن كل بعد، وتعكس المتغير الكامن المحدد، مما يثبت صحة التمييز للنموذج، وبناءً على ذلك فإن النموذج المستهدف يكون مقبول، ويظهر موثوقية كافية مع صحة تقارب وتمييز مطلوبة. من هنا يمكن أن نلاحظ أن هناك اختلاف بين المتغيرات الكامنة وعدم تشابهها، وبالتالي كل متغير يمثل نفسه وتوفر قيم الارتباط هذه رؤى قيمة حول العلاقات بين المتغيرات.

الثاني: معيار Heterotrait-Monotrait (HTMT):

الذي يقارن السمات المتباينة بالسمات المتجانسة، وهي طريقة معتمدة لتقييم الصلاحية التمييزية ويجب أن تكون قيمة عتبة هذا المعيار أقل من 0.90، وبالنظر إلى مخرجات هذا المعيار (HTMT) الموضحة في الجدول رقم (8) التالي:

جدول رقم (8): معيار (Heterotrait-Monotrait (HTMT

HTMT	Financial Performance	Governance Index	Intellectual Capital
Financial Performance			
Governance Index	0.444		
Intellectual Capital	0.900	0.435	

بناءً على النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الأداء المالي يظهر علاقة متوسطة مع قياس الحوكمة المصرفية (0.444)، مما يشير إلى وجود علاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي، ويظهر الأداء المالي ارتباط قوي مع الرأس المال الفكري يصل (0.90)، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الرأس المال الفكري والأداء المالي، كما تظهر النتائج أن هناك ارتباط متوسط بين الحوكمة المصرفية والرأس المال الفكري (0.435).

ثانياً: تقييم النموذج الهيكلي: Structural model

عادة ما يتم تقييم وفحص نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) لمعرفة مدى قدرة النموذج المستهدف على التنبؤ بالعلاقات بين المتغيرات، وذلك من خلال استخدام مجموعة من المعايير والقيم الحدية، حيث تعتبر معامل التحديد (R^2) Coefficient of determination، والملائمة التنبؤية (Q^2) Predictive relevance، وحجم التأثير (f^2) effect size، ومشكلة التداخل الخطي (VIF) variance inflation factor من المستويات والمعايير المهمة التي يجب مراعاتها عند تقييم مكونات النموذج المختلفة. وهذه المعايير تم الحصول على قيمها من خلال تطبيق تقنية Bootstrapping، من برنامج SMART PLS 4. الجدول رقم (9) يقدم عرض معامل التحديد R^2 ، يبين معامل التحديد مدى تفسير تباين المتغير الداخلي بواسطة المتغيرات الخارجية أي النسبة المئوية لتباين البنية الداخلية التي تفسرها البنى الخارجية، يساعد هذا في تقييم الجودة التفسيرية الإجمالية للنموذج، حيث تشير القيم الأعلى إلى ملائمة أفضل للنموذج، وعادة ما تتراوح قيمة R^2 بين 0 و 1.

جدول رقم (9): معامل التحديد R^2

	R-square	R-square adjusted
Financial Performance	0.616	0.611
Intellectual Capital	0.101	0.095

تظهر النتائج أن القوة التفسيرية قد بلغت بمعامل التحديد R^2 ، ما قيمته بـ (0.616؛ 0.101) على التوالي، وهي ضمن النطاق المُعتمد في هذه الدراسة.

الجدول رقم (10) يقدم عرض الملاءمة التنبؤية Q^2 ، التي تقيم مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالبنى الداخلية، ويجب أن تكون قيم التكرار المتبادل أكبر من الصفر، فهذا يعني إلى أن النموذج الهيكلي المستهدف يمكنه أن يتنبأ بالبيانات المستقبلية بشكل سليم.

جدول رقم (10): الملاءمة التنبؤية Q^2

	Q^2 predict	RMSE	MAE
Intellectual Capital	0.074	0.989	0.693
Financial Performance	0.085	0.985	0.683

ومن الجدول المبين أعلاه تظهر النتائج أن جميع المتغيرات الخارجية أكبر من الصفر، وهي ضمن النطاق المعتمد في هذه الدراسة.

الجدول رقم (11) يقدم عرض حجم التأثير (f^2) effect size، هذا المعيار يقيم مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل فردي أي إلى أي مدى يساهم كل متغير مستقل في تحسين المتغير التابع، عادة ما يعتبر قيم f^2 الأكبر من 0.02 مؤشراً على حجم تأثير كبير.

جدول رقم (11): حجم التأثير (f^2)

	f-square
Governance Index -> Financial Performance	0.022
Governance Index -> Intellectual Capital	0.112
Intellectual Capital -> FINANCIAL Performance	1.311

ومن الجدول المبين أعلاه تظهر النتائج أن جميع قيم مقياس f^2 لحجم التأثير تجاوزت القيمة 0.02، هذه إشارة على درجة ارتباط العوامل الخارجية والداخلية.

الجدول رقم (12) يقدم عرض قيم معامل تضخم التباين الداخلي (VIF) لتحديد درجة التعدد الخطي بين المكونات الخارجية أي بين المتغيرات المستقلة، ومن المقبول على العموم أن التعدد الخطي لا يشكل مصدر قلق كبير في النموذج عندما تكون قيمة VIF أقل من 5.

جدول رقم (12): معامل تضخم التباين (VIF)

	VIF
CEE	1.246
Gov2	2.249
Gov3	1.397
Gov4	1.979
Gov5	4.036
Gov7	2.385
Gov8	2.769
HCE	1.246
NIM	1.447
ROAA	4.933
ROAE	4.073

ومن الجدول المبين أعلاه تظهر النتائج أن جميع قيم مقياس VIF كانت أقل من 5، مما يشير إلى ضعف أو انعدام مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات. معاملات المسار واختبار الفرضيات:

استناداً إلى المعلومات المقدمة تحتوي الجداول المقبلة على معاملات المسار والمتمثلة في التأثيرات المباشرة Direct Effects والغير المباشرة Indirect Effects والأثر الكلي Total Effect، حيث تتضمن قيم بيتا المعيارية Original (Coefficients)، والانحرافات المعيارية Standard deviation، وقيم T statistics، وقيم P values، والنتائج تم حسابها باستخدام برنامج Smart-PLS 4. ويمكن عرضها على النحو التالي:

التأثيرات المباشرة: Direct Effects. يعرض الجدول رقم (13) نتائج الفرضيات المتعلقة بالتأثيرات المباشرة Direct Effects للنموذج المستهدف.

جدول رقم (14): التأثيرات المباشرة Direct Effects

Path coefficients (Direct Effects)	Coeff	St. d	T	P
Governance Index -> Financial Performance	-0.098	0.050	1.967	0.049
Governance Index -> Intellectual Capital	-0.317	0.062	5.121	0.000
Intellectual Capital -> Financial Performance	0.748	0.062	12.001	0.000

لاختبار الفرضية الأولى الفرضية الأولى (H_1) التي تنص بوجود أثر مباشر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للمصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي. أشارت نتائج الاختبار التجريبية لهذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي ضعيف نسبياً بين مؤشر الحوكمة المؤسسية (Governance Index) وبين الأداء المالي Financial Performance نظراً لأن قيمة بيتا المعيارية البالغة -0.098 وتشير إلى وجود أثر سلبي بين مؤشر الحوكمة والأداء المالي، مع قيمة t أكبر من 1.96 وقيمة p دالة إحصائياً ($p = 0.049$)، مما يؤكد قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن تطبيق الحوكمة تميل إلى التأثير سلباً على الأداء المالي للمصارف التجارية، وبناء عليه نستنتج أن معامل المسار لعلاقة الأثر هو ذو دلالة إحصائية. لاختبار الفرضية الثانية (H_1) التي تنص بوجود أثر مباشر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية على رأس المال الفكري للمصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

أشارت نتائج الاختبار التجريبية كذلك إلى وجود أثر سلبي متوسط بين الحوكمة المؤسسية (Governance Index) وبين رأس المال الفكري (Intellectual Capital) إذ هذا الأثر قيمة بيتا المعيارية له البالغة -0.317 وتشير إلى وجود أثر سلبي بين الحوكمة ورأس المال الفكري، مع قيمة t أكبر من 1.96 وقيمة p دالة إحصائياً ($p = 0.000$)، مما يؤكد قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن تطبيق الحوكمة تميل إلى التأثير سلباً على رأس المال الفكري للمصارف التجارية، وبناء عليه نستنتج أن معامل المسار لعلاقة الأثر هو ذو دلالة إحصائية، ويعزى هذا الأثر السلبي إلى احتمال انتهاج مبدأ البيروقراطية الإدارية في تطبيق حوكمة صارمة مما يكبح الكوادر الوظيفية في المؤسسة المصرفية.

لإختبار الفرضية الثالثة (H_1) التي تنص بوجود أثر مباشر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

أشارت نتائج الاختبار التجريبية إلى وجود أثر إيجابي قوي بين رأس المال الفكري ($\text{Intellectual Capital}$) وبين الأداء المالي $\text{Financial Performance}$ إذ هذا الأثر قيمة بيتا المعيارية له البالغة 0.748 وتشير إلى وجود أثر إيجابي قوي بين رأس المال الفكري والأداء المالي، مع قيمة t أكبر من 1.96 وقيمة p دالة إحصائياً ($p = 0.000$)، مما يؤكد قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن رأس المال الفكري يميل إلى التأثير الإيجابي على الأداء المالي للمصارف التجارية، وبناء عليه نستنتج أن معامل المسار لعلاقة الأثر هو ذو دلالة إحصائية.

التأثير الغير المباشر: Indirect Effects

يعرض الجدول رقم (15) نتائج الفرضيات المتعلقة بالتأثير الغير المباشر Indirect Effects للنموذج المستهدف. لإختبار الفرضية الرابعة (H_1) التي تنص بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للمصارف التجارية بوجود الرأس المال الفكري كمتغير وسيط.

جدول رقم (15): التأثير الغير المباشر Indirect Effects

Indirect Effects	Coeff	St. d	T	P
Governance Index -> Financial Performance	-0.237	0.047	4.999	0.000

تظهر نتائج الاختبار التجريبية أن الأثر غير المباشر لمؤشر الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية في ظل وجود الرأس المال الفكري كمتغير وسيط كان سلبى ومعنوي بقيمة بيتا المعيارية البالغة -0.237 مع قيمة t أكبر من 1.96 وقيمة p دالة إحصائياً ($p = 0.000$)، مما يؤكد قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية 5%، وهو أكبر من التأثيرات المباشرة التي كانت قيمة بيتا المعيارية لها البالغة -0.098.

الأثر الكلي: Total Effect

يعرض الجدول رقم (16) نتائج الفرضيات المتعلقة بالتأثير الكلي Total Effect للنموذج المستهدف، ولإختبار الفرضية الرئيسية التي تنص أن رأس المال الفكري يلعب دوراً ذو دلالة إحصائية في العلاقة بين تطبيق الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في الدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (16): الأثر الكلي Total Effect

Total Effects	Coeff	St. d	T	P
Governance Index -> Financial Performance	-0.335	0.069	4.846	0.000
Governance Index -> Intellectual Capital	-0.317	0.062	5.121	0.000
Intellectual Capital -> Financial Performance	0.748	0.062	12.001	0.000

تظهر نتائج الاختبار التجريبية معنوية الأثر المباشر وغير المباشر عند مستوى معنوية (5%) كما أن التأثير الكلي الذي هو حاصل جمع الأثر المباشر مع الغير المباشر (الأثر الكلي = الأثر المباشر + الأثر غير المباشر) كان أثره سلبى بين مؤشر الحوكمة المؤسسية (Governance Index) وبين الأداء المالي $\text{Financial Performance}$ مع قيمة بيتا المعيارية البالغة -0.335 وتشير إلى وجود أثر سلبى بين مؤشر الحوكمة والأداء المالي، مع قيمة t 4.846 وهي أكبر من 1.96 وقيمة p دالة إحصائياً ($p = 0.000$)، مما يؤكد قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن تطبيق الحوكمة تميل إلى التأثير سلباً على الأداء المالي للمصارف التجارية، وهذا ما يدفعنا للإشارة إلى وجود وساطة جزئية تكاملية (Complementary Partial Mediation)، مما يؤكد قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية 5%، والاستنتاج أن رأس المال الفكري يلعب دوراً ذو دلالة إحصائية في العلاقة بين تطبيق الحوكمة المؤسسية والأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في الدول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى أن الجزء الأكبر من أثر الحوكمة المؤسسية ينتقل بواسطة رأس المال الفكري.

النتائج والتوصيات: Results and Recommendations

هدفت هذه الدراسة بشكل عام لقياس الدور الوسيط لرأس المال الفكري لبيان أثر تبني الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد نوع هذه الوساطة التي تحدث بين الحوكمة والأداء المالي، سواء كانت وساطة كلية أم وساطة جزئية، بالاعتماد على بيانات سنوية متوازنة (panel data) الشاملة لـ 17 مصرفاً تجارياً خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020، بمجموع 170 ملاحظة سنوية لمصارف الدراسة المستهدفة، باستخدام تقنيات نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equation Modeling، وذلك باستخدام برنامج Smart-PLS 4، وتتضمن الدراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، حيث يمثل رأس المال الفكري (Intellectual Capital) المتغير الوسيط، بينما تعد الحوكمة المؤسسية (Governance Index) المتغير المستقل، والأداء المالي (Financial Performance) المتغير التابع.

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- وجود أثر مباشر سلبى ضعيف ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للمصارف

- عينة الدراسة.
- وجود أثر مباشر سلبي متوسط ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية على رأس المال الفكري للمصارف عينة الدراسة.
- وجود أثر مباشر إيجابي قوي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للمصارف التجارية بوجود الرأس المال الفكري كمتغير وسيط.
- وجود تأثير وساطة جزئية تكاملية لرأس المال الفكري فيما يتعلق بالعلاقة بين الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف التجارية.

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- زيادة الإهتمام بموضوع رأس المال الفكري والرفع من كفاءة الموارد البشرية مثل التدريب والتحفيز واستقطاب الكفاءات مما لها من أثر مباشر إيجابي وقوي لتعزيز الأداء المالي.
- تسليط الضوء على معايير تطبيق الحوكمة المؤسسية وتعزيزها في الصناعة المصرفية والنظر في أسباب أثارها السلبية على رأس المال الفكري وكذلك على مؤشرات الأداء المالي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. بن خدة، أميرة، علام فاطمة. (2025). أثر هيكل رأس المال على الاداء المالي: دراسة قياسية على عينة من المؤسسات الصناعية في تلمسان خلال الفترة (2018-2022). مجلة إضافات إقتصادية، 9(2)، 55-76.
2. بن عيسى، ريم (2019) دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية Doctoral dissertation)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
3. بوسنة، وسيلة. (2024). قياس أثر جودة الخدمة التعليمية للأستاذ على السلوك التعليمي للطالب من خلال التسويق بالمحتوى دراسة حالة-جامعة البليدة-02- باستخدام نمذجة المعادلات البنائية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 14(2)، 68-88.
4. رحاب، فوزي عبد القادر محمد (2017) أثر رأس المال البشري على تحقيق أهداف أصحاب المصالح: دراسة ميدانية بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الأول، المجلد الثامن. 286-320.
5. عبد الله رجب الفاضلي، مصطفى أبوزيد مفتاح، & طارق عبد الله محمود (2022). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية. مجلة أفاق اقتصادية، 8(15)، 1-20.
6. سويكي شهرزاد، العوادي، حمزة (2023) أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك- دراسة قياسية على عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية 16(1) 34-52.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Afza, T., & Nazir, M. S. (2014). Theoretical perspective of corporate governance: A review. European Journal of Scientific Research, 119(2), 255-264
- 2- Aslam, E., & Haron, R. (2021). Corporate governance and banking performance: the mediating role of intellectual capital among OIC countries. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 21(1), 111-136.
- 3- Bhatt, T. K., Wang, W., Dang, X., & Jan, S. Q. (2024). The role of corporate governance structures in mediating the relationship between external supervision, credit appraisal measurement, capital adequacy, and performance of commercial banks in Nepal. PloS one, 19(6), e0303926.
- 4- Eriqat, I. O. A., Tahir, M., & Zulkafli, A. H. (2025). Corporate governance mechanisms and financial performance of banks: Empirical evidence on the multitheory perspective in corporate governance. International Journal of Innovative Research and Scientific Studies, 8(2), 956-967.
- 5- Githaiga, P. N. (2023). Intellectual capital and bank performance: the moderating role of income diversification. Asia-Pacific Journal of Business Administration, 15(4), 509-526.
- 6- Kushwaha, B., Basyal, D. K., Puri, S., & Chapagain, B. (2025). Corporate Governance and Bank Performance: Evidence from Employee Perspectives in Nepalese Development Banks. Quest Journal of Management and Social Sciences, 7(2), 409-425.
- 7- Ljumović, I., Minović, J., & Stevanović, S. (2024). Intellectual capital and bank profitability: Evidence from Serbia. Management: Journal of Sustainable Business and Management Solutions in Emerging Economies, 29(3), 61-72.
- 8- Majumder, M. T. H., Ruma, I. J., & Akter, A. (2023). Does intellectual capital affect bank performance? Evidence from Bangladesh. LBS Journal of Management & Research, 21(2), 171-185.
- 9- Marie L'Huillier, B. (2014). What does "corporate governance" actually mean? Corporate Governance, 14(3), 300-319.

- 10- Meles, A., Porzio, C., Sampagnaro, G., & Verdoliva, V. (2016). The impact of the intellectual capital efficiency on commercial banks performance: Evidence from the US. *Journal of Multinational Financial Management*, 36, 64-74.
- 11- Mollah, M. A. S., & Rouf, M. A. (2022). The impact of intellectual capital on commercial banks' performance: evidence from Bangladesh. *Journal of Money and Business*, 2(1), 82-93.
- 12- Nath, P., Nachiappan, S., & Ramanathan, R. (2010). The impact of marketing capability, operations capability and diversification strategy on performance: A resource-based view. *Industrial Marketing Management*, 39(2), 317-329.
- 13- Nawaz, T. (2019). Exploring the nexus between human capital, corporate governance and performance: evidence from Islamic banks. *Journal of Business Ethics*, 157(2), 567-587.
- 14- Nikolić, J., Nielsen, J. E., & Peković, J. (2022). Board structure and bank performance: the mediating role of intellectual capital. *Naše gospodarstvo/Our economy*, 68(2), 28-42.
- 15- Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya. *International journal of economics and financial issues*, 3(1), 237.
- 16- Ovia, J. (2005) "Enhancing the Efficiency of the Nigerian Payments System", *Central Bank of Nigeria Bullion*, 29(1), pp. 8-18.
- 17- Rasel, A. (2017). «Corporate Governance and Bank Performance: A Study of Selected Banks in Bangladesh». Jagannath University, Dhaka.
- 18- Sarwar, A., Al-Faryan, M. A. S., & Saeed, S. (2022). The impact of corporate governance and financial leverage on the performance of local Thai banks using corporate social responsibility as a mediator. *Theoretical Economics Letters*, 12(1), 19-51.
- 19- Subhaktiyasa, P. G. (2024). PLS-SEM for multivariate analysis: A practical guide to educational research using SmartPLS. *EduLine: Journal of Education and Learning Innovation*.
- 20- XU, F., SIVACHANDRAN, N., & ZAHARUZAMAN, J. (2026). SCALE DEVELOPMENT OF ORGANIZATIONAL ATTRIBUTES IN CHINESE SECURITIES COMPANIES USING A PLS-SEM APPROACH. *Quantum Journal of Social Sciences and Humanities*, 7(2), 420-437.
- 21- Xu, J., Haris, M., & Irfan, M. (2022). The impact of intellectual capital on bank profitability during COVID-19: a comparison with China and Pakistan. *Complexity*, 2022, 1-10.